وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، ١٩ أكتوبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

وزير الطاقة: سنتوسع في إنتاج البتروكيميائيات في الصين .. شراكة ذات فرص واعدة الاقتصادية

كشف الأمير عبدالعزيز بن سلمان، وزير الطاقة، أن المملكة تتجه للتوسع في إنتاج البتروكيميائيات المعتمدة على تقنيات تحويل البترول الخام إلى بتروكيميائيات في الصين، وإنشاء عدد من المشاريع المشابهة في المملكة.

وأضاف الأمير عبدالعزيز بن سلمان، في كلمة المملكة بالمنتدى الثالث لمبادرة الحزام والطريق للتعاون الدولي في العاصمة الصينية بكين، «في مجال الطاقة، تعد المملكة مصدرا رئيسا وموثوقا للبترول إلى الصين .. ونحن حريصون على المحافظة على هذه العلاقة وتنميتها، من خلال تعزيز علاقتنا الاستراتيجية مع شركائنا في الصين».

وأشار وزير الطاقة، إلى إبرام اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين في 2022، كما تم توقيع خطة المواءمة بين رؤية السعودية 2030 ومبادرة الحزام والطريق، وذلك لتعزيز فرص التعاون والترابط بين البلدين في جميع المجالات.

وبين أن «الترابط والتعاون والشراكة بين مبادرة الحزام والطريق ورؤية السعودية 2030 يتيح العديد من الفرص الواعدة، ونحن عاقدون العزم على تطوير هذه الشراكة الاستراتيجية والتعاون البناء بين بلدينا بما يحقق الأهداف التنموية والاقتصادية».

ولفت الأمير عبدالعزيز بن سلمان، إلى أن المملكة والصين تسعيان إلى تعزيز تعاونهما في تطوير واستدامة سلاسل الإمداد، وتمكين الشركات من الاستفادة من البنية التحتية الحالية والمستقبلية.

وأوضح أن «الظروف التي فرضتها جائحة كورونا، أثبتت تأثر الاقتصاد العالمي وسلاسل الإمداد والقيمة وأهمية العمل التكاملي بين الدول، وسلامة وفاعلية وجدوى التوجهات، التي تبنتها الصين والمملكة، من خلال مبادرة الحزام والطريق ورؤية السعودية 2030 لتعزيز الترابط والتكامل الاقتصادي، لبناء اقتصاد قوي قادر على مواجهة التحديات والتعافي من الأزمات».

وأشار إلى أن هذه الجهود تفتح مزيدا من أبواب التعاون في مجالات عدة، مثل الاقتصاد الدائري للكربون وتقنياته الذي يمكنه الإسهام بفاعلية في تطلعات الصين لجعل مبادرة «الحزام والطريق» مبادرة خضراء.

وتابع «نستهدف أن تصبح السعودية مركزا لوجستيا عالميا.. ولذلك نعمل على تطوير قطاع النقل والخدمات اللوجستية وتنميته كعنصر جوهري من عناصر رؤية المملكة الطموحة، حيث أطلقنا العديد من البرامج والمبادرات التي تستهدف ذلك».

وأكد أن المملكة عازمة على أن تصبح من أهم المصدرين للطاقة المتجددة والهيدروجين النظيف لدعم تنويع مصادر الطاقة، مشيرا إلى أنه بحلول 2030 سيكون لدينا ما يقارب 60 منطقة لوجستية لتلبية احتياجات سلسلة الإمداد العالمية.

وفيما يتعلق بالتقنية والتحول الرقمي، أكد أنهما يمثلان ركيزتين من ركائز الترابط، ويقدم طريق الحرير الرقمي ضمن مبادرة الحزام والطريق، مثالا ملموسا للجهد العالمي التعاوني للتعامل مع التحديات الرقمية في كل أنحاء العالم.

ولفت إلى أن المملكة استفادت من البنية التحتية الرقمية في المجالات الصحية والتعليمية والمالية والمناخية وغيرها، وهناك مساحات كبيرة لمزيد من المواءمة بين مبادرة الحزام والطريق ورؤية السعودية 2030.

النفط يقفز 2 % مع تصاعد التوتر في الشرق الأوسط

الرياض

ارتفعت أسعار النفط نحو اثنين بالمئة أمس الأربعاء مع تصاعد التوتر في الشرق الأوسط، مما أثار مخاوف بشأن احتمال انقطاع إمدادات النفط من المنطقة.

وبحلول الساعة 0810 بتوقيت جرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.55 دولار، أو 1.7 %، إلى 91.45 دولاراً للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 1.66 دولار، أو 1.9 %، إلى 88.32 دولاراً للبرميل. وفي التعاملات السابقة، ارتفع كلا الخامين القياسيين بأكثر من دولارين ليصلا إلى أعلى مستوياتهما في أسبوعين.
وقال فيفيك دار، المحلل في بنك الكومنولث الأسترالي، وقال دار: «يلوح الاحتلال الطويل في الأفق كسيناريو يدفع العقود الآجلة لخام برنت إلى ما فوق 100 دولار للبرميل لأنه يزيد من خطر توسع الصراع الإسرائيلي مع حماس وربما يجذب إيران مباشرة».

وقال جون إيفانز من شركة بي في إم للوساطة النفطية «هذا التحول في الحظوظ الدبلوماسية يثير مرة أخرى مخاوف من انتشار الصراع وبالتالي قفزة في أسعار النفط». وبغض النظر عن التوترات الجيوسياسية، فإن هناك عوامل أخرى تدعم أسعار النفط أيضًا، منها انخفاض مخزونات الخام الأمريكية بنحو 4.4 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 13 أكتوبر، وفقًا لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأمريكي يوم الثلاثاء. وكان ذلك أشد بكثير من تراجع 300 ألف برميل الذي توقعه المحللون. وعلى جانب الطلب، أظهرت بيانات رسمية يوم الأربعاء أن الاقتصاد الصيني نما بوتيرة أسرع من المتوقع في الربع الثالث، مما يشير إلى أن الموجة الأخيرة من التدابير السياسية تساعد في تعزيز الانتعاش المبدئي. وأظهرت البيانات أيضًا أن إنتاجية مصافي النفط في البلاد في سبتمبر وصلت إلى معدل يومي قياسي، بزيادة 12 % عن العام السابق، حيث قامت مصافي التكرير بزيادة معدلات التشغيل لتلبية الطلب القوي على وقود النقل خلال عطلة الأسبوع الذهبي وتحسين نشاط التصنيع. لكن المحللين أبدوا حذرا بشأن نمو الاقتصاد الصيني، حيث لا يزال قطاع العقارات يشكل عائقا.
وقال هاري ميرفي كروز الخبير الاقتصادي لدى موديز أناليتيكس في تقرير «من المرجح أن تضمن بيانات سبتمبر أن الصين ستحقق هدف النمو حوالي 5 % هذا العام. ومع ذلك، فإنها ستكافح من أجل تحسينه، حيث إن الانتعاش الاقتصادي لا يزال في مراحله الأولى». وفي الوقت نفسه، ارتفعت مبيعات التجزئة الأمريكية أكثر من المتوقع في سبتمبر، مما عزز التوقعات برفع سعر الفائدة مرة أخرى من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي بحلول نهاية العام. ومن الممكن أن يؤدي رفع أسعار الفائدة للحد من التضخم إلى إبطاء النمو الاقتصادي وتقليل الطلب على النفط. واتفقت الحكومة الفنزويلية والمعارضة السياسية يوم الثلاثاء أيضًا على ضمانات انتخابية لإجراء الانتخابات الرئاسية عام 2024، مما يمهد الطريق لتخفيف محتمل للعقوبات الأمريكية مما قد يعزز في النهاية إمدادات النفط.

وقالت انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط ترتفع، وخام برنت يقترب من 92 دولاراً مع تفاقم التوترات بين إسرائيل وحماس. في حين أظهرت بيانات الصناعة أن المخزونات الأمريكية تقلصت أكثر من المتوقع الأسبوع الماضي.

وقال البيت الأبيض إن الرئيس الأمريكي جو بايدن لن يزور الأردن في إطار رحلته إلى إسرائيل، بعد أن قال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي إن القمة المقررة بين الزعماء الأمريكيين والمصريين والفلسطينيين لن تعقد. واعتبرت الرحلة محاولة للحفاظ على الدعم لإسرائيل مع استرضاء الدول العربية أيضًا ومنع تصعيد أكبر في الصراع.

وساعدت هذه الأخبار أسعار النفط على عكس معظم الخسائر التي تكبدتها في وقت سابق من هذا الأسبوع، حيث تستقر العقود الآجلة لخام برنت الآن بشكل مريح فوق مستوى 90 دولارًا للبرميل. قد عززت أسعار النفط خلال الأسبوع الماضي، مما ساعدها على التغلب على الرياح المعاكسة الناجمة عن ارتفاع الدولار والمخاوف من ارتفاع أسعار الفائدة.

كما قدمت بيانات الناتج المحلي الإجمالي التي جاءت أقوى من المتوقع للربع الثالث من الصين، وهي أكبر مستورد للنفط في العالم، بعض الدعم لأسواق النفط يوم الأربعاء، حيث بدا أن سلسلة من إجراءات التحفيز النقدي من بكين تؤتي ثمارها.

ونظرت الأسواق إلى حد كبير إلى التقارير السابقة التي تفيد بأن الولايات المتحدة كانت على وشك رفع العقوبات عن فنزويلا، بالنظر إلى أن أي عرض تم تحريره من مثل هذه الخطوة يبدو من غير المرجح أن يساعد في تهدئة أسواق النفط الخام العالمية الضيقة.

وفي علامة أخرى على نقص الإمدادات، أظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي في وقت متأخر من يوم الثلاثاء أن المخزونات الأمريكية انكمشت بمقدار 4.4 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 13 أكتوبر، وهو ما يزيد عن التوقعات بانخفاض قدره 1.3 مليون برميل. ويأتي السحب بعد بناء قوي في الأسبوع السابق، والذي شهد أيضًا وصول الإنتاج الأمريكي إلى قمم جديدة. لكن بيانات معهد البترول الأمريكي أشارت إلى أن الصادرات الأمريكية انتعشت مرة أخرى، في حين ظل استهلاك البنزين ونواتج التقطير ثابتاً.
كما أشارت بيانات مبيعات التجزئة والإنتاج الصناعي القوية إلى قوة الاقتصاد الأمريكي، مما يشير على الأرجح إلى أن الطلب على الوقود سيظل قويا وسط تشديد الإمدادات. وينصب التركيز الآن على بيانات المخزونات الرسمية المقرر صدورها في وقت لاحق يوم الأربعاء.

وأدت التوقعات بتقلص إمدادات النفط العالمية، بعد تخفيضات الإنتاج الكبيرة من قبل المملكة العربية السعودية وروسيا، إلى دعم أسعار النفط في وقت سابق من هذا العام، ومن المتوقع أيضًا أن تحافظ على دعم النفط الخام في الأشهر المقبلة، على الرغم من الرياح الاقتصادية المعاكسة المتزايدة.

وقال محللو بنك ايه ان زد، ارتفعت أسعار النفط بعد أن أدى انفجار مميت في مستشفى بغزة إلى تفاقم التوترات في الشرق الأوسط قبل وصول الرئيس جو بايدن إلى المنطقة. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط فوق 88 دولارًا للبرميل، بعد أن تأرجح أكثر من دولارين يوم الثلاثاء.

وخارج المنطقة، حصل النفط الخام على دعم إضافي يوم الأربعاء من البيانات التي تظهر نموًا اقتصاديًا أفضل من المتوقع في الصين، أكبر مستورد للنفط، بالإضافة إلى إشارات من الولايات المتحدة بأن المخزونات ربما تكون قد انخفضت أكثر. وهزت أزمة الشرق الأوسط سوق النفط العالمية، والتجار في حالة تأهب في حال اختارت إسرائيل شن هجوم بري على غزة، مما قد يشعل صراعا أوسع قد يجذب إيران، المورد الرئيسي للنفط الخام، ودول أخرى. وتدعم طهران حركة حماس التي تصنفها الولايات المتحدة منظمة إرهابية.

وقال وارن باترسون، رئيس استراتيجية السلع الأولية لدى مجموعة آي إن جي، في سنغافورة: «من الواضح أن اتساع نطاق الصراع سيجلب المزيد من مخاطر العرض إلى سوق تعاني بالفعل من ضيق شديد، ومن المرجح أن تظل مخاطر الامدادات الأكثر إلحاحا حول البراميل الإيرانية».

وفي الوقت نفسه، أظهرت البيانات في آسيا أن الناتج المحلي الإجمالي للصين ارتفع بنسبة 4.9 % في الربع الثالث، متجاوزًا التقديرات ويقدم دليلاً على أن الجهود الحكومية لدعم الاقتصاد بدأت تكتسب زخمًا. ارتفع الطلب الواضح على النفط بنسبة 17 % في سبتمبر.

وسيكون التركيز على المخزونات في الولايات المتحدة. وقال معهد البترول الأمريكي إن المخزونات في مركز كوشينغ بولاية أوكلاهوما تقلصت بنحو مليون برميل، وفقا لموقع أويل برايس. وإذا تأكدت ذلك البيانات الرسمية المقررة في وقت لاحق يوم الأربعاء، فإن ذلك سيخفضها إلى أدنى مستوى منذ عام 2014. وتستمر فروق الأسعار الزمنية في الإشارة إلى القوة، مع وجود فجوة بين أقرب عقدين لخام برنت القياسي العالمي عند 1.46 دولار للبرميل في الخلف. ويقارن ذلك مع 1.14 دولار للبرميل قبل شهر.

التوترات الجيوسياسية تبقي أسواق النفط في حالة حرجة .. لا استعداد للمراهنات الاقتصادية

تنامت الضغوط الصعودية على أسعار النفط الخام مع تصاعد الأحداث في الشرق الأوسط، ما أثار مخاوف بشأن حدوث اضطرابات في إمدادات النفط من المنطقة، إذ يهيمن العامل الجيوسياسي على سوق النفط وسط توقعات بارتفاع الأسعار.

واعتبر محللون نفطيون في تصريحات لـ«الاقتصادية» عدم اليقين بشأن الاقتصاد العالمي والمخاوف من موجة جديدة من التضخم يبقيان المتداولين على أهبة الاستعداد، مشيرين إلى أن التوقعات الخاصة بالنفط والاقتصاد العالمي أصبحت مشوبة بمزيد من عدم اليقين ومن المحتمل أيضا أن يكون هناك بعض عمليات جني الأرباح بين صناديق التحوط وغيرها من كبار اللاعبين في سوق العقود الآجلة للنفط بعد أن تجاوزت أسعار النفط 90 دولارا في أعقاب اجتماع «أوبك» الأخير.

وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة «إن أسعار النفط شهدت تقلبات بعد أنباء عن أن الولايات المتحدة تخطط لتخفيف العقوبات المفروضة على صادرات النفط الفنزويلية، لكن التوترات الجيوسياسية أبقت أسواق النفط في حالة تأهب».

ولفت إلى أن التجار يقومون بتقييم الجهود الدبلوماسية المكثفة التي تبذل لاحتواء الأزمة في غزة بينما تبقى الأسواق متوترة حيث لا تزال إسرائيل تضع خططا لشن هجوم بري على غزة.

ويتفق سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف مع أن المكاسب القياسية للنفط الخام ربما تكون الأرجح حاليا، وهو ما دفع بعض البنوك الدولية إلى توقع أن «أوبك +» قد تفكر في زيادة الإنتاج في بداية 2024 وسط تساؤلات عن قرارات السوق التي قد تتخذها «أوبك +» في اجتماعها الوزاري الموسع في نوفمبر المقبل.

ونوه بتقارير دولية ترى أن عديدا من المستثمرين ليسوا على استعداد للقيام بمراهنات صريحة على الخام في البيئة الحالية، لكنهم يميلون إلى خيارات الشراء الصعودية في حال تأثر إمدادات النفط الخام، معتبرا البيئة التجارية الحالية منخفضة ومتقلبة للغاية.

من جانبه، يقول جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد إيه إف» في كرواتيا «إن تجار النفط يترقبون احتمال قيام الولايات المتحدة بتخفيف العقوبات المفروضة على فنزويلا، ما قد يعزز صادرات النفط»، موضحا أن سوق الخام تواجه صعوبات جمة وحرجة بسبب الأزمة في الشرق الأوسط وخطر انتشار الحرب إلى الخارج، ما قد يعرض تدفقات النفط الخام من المنتجين الرئيسين للخطر.

ونوه بأن احتمال توسيع الحرب يقترب من المرحلة الحتمية، إضافة إلى أنه يتسبب بالفعل في تعكير أسواق العقود الآجلة، وقد أدى الصراع الدائر حاليا أيضا إلى ارتفاع كبير في تكاليف الشحن.

أما ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام فتقول «إن الإدارة الأمريكية الجديدة تتجه إلى مرحلة ثانية من الحد الأقصى لأسعار صادرات النفط الخام الروسية المنقولة بحرا بقيادة مجموعة السبع، لكن الصادرات الروسية أثبتت مرونة ونجحت في التوسع خاصة في أسواق الصين والهند».

وأضافت أنه «على الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين يواصلون الإشارة إلى نظام الحد الأقصى للسعر الجديد باعتباره ناجحا إلا أن المخاوف تصاعدت بشأن استمرار فاعلية هذه السياسة في روسيا»، لافتة إلى أسطول الظل المتنامي والتدابير الأخرى التي تتخذها روسيا للتحايل على سقف نفطها البالغ 60 دولارا للبرميل.

من ناحية أخرى فيما يخص الأسعار، وصلت أسعار خام برنت إلى 93 دولارا للبرميل مع تزايد خطر تصاعد الصراع في الشرق الأوسط بما يهدد بتعطيل الإمدادات من المنطقة.

وزادت العقود الآجلة لخام برنت 2.54 دولار بما يعادل 2.8 في المائة إلى 92.44 دولار للبرميل. كما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 2.54 دولار أو 2.9 في المائة إلى 89.2 دولار للبرميل، فيما صعد الخامان بأكثر من ثلاثة دولارات ليلامسا أعلى مستوياتهما في أسبوعين في وقت سابق من الجلسة.

وفي غضون ذلك، ارتفعت مبيعات التجزئة الأمريكية أكثر من المتوقع في سبتمبر، ما عزز التوقعات برفع الفيدرالي سعر الفائدة مرة أخرى بحلول نهاية العام. ومن الممكن أن يؤدي رفع أسعار الفائدة للحد من التضخم إلى إبطاء النمو الاقتصادي وتقليل الطلب على النفط.

من جانب آخر، انخفضت سلة خام أوبك وسجل سعرها 92.65 دولار للبرميل يوم الثلاثاء مقابل 93.23 دولار للبرميل في اليوم السابق. وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك «إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق أول انخفاض عقب ارتفاعات سابقة، وإن السلة كسبت نحو دولارين مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 90.8 دولار للبرميل».

4.5 مليون برميل تراجع في مخزونات الخام الأمريكية في أسبوع

الاقتصادية

تراجعت مخزونات الخام والبنزين ونواتج التقطير في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي، بحسب ما قالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أمس.

وانخفضت مخزونات الخام 4.5 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 13 أكتوبر إلى 419.7 مليون برميل، مقارنة بانخفاض 0.3 مليون برميل، بحسب توقعات المحللين.

وقالت الإدارة إن مخزونات الخام في مركز التسليم في كاشينج في ولاية أوكلاهوما انخفضت 758 ألف برميل في الأسبوع الماضي. وأضافت أن استهلاك الخام في مصافي التكرير ارتفع 193 ألف برميل يوميا في الأسبوع الماضي. ووفقا لـ«رويترز»، ارتفعت معدلات تشغيل المصافي 0.4 نقطة مئوية خلال الأسبوع.

وقالت الإدارة إن مخزونات البنزين الأمريكية انخفضت 2.4 مليون برميل خلال الأسبوع إلى 223.3 مليون برميل، مقارنة بـ1.1 مليون برميل، بحسب توقعات المحللين.

وأظهرت بيانات الإدارة أن مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، انخفضت 3.2 مليون برميل خلال الأسبوع إلى 113.8 مليون برميل، مقابل توقعات بانخفاض 1.4 مليون برميل.

وقالت الإدارة إن صافي واردات الولايات المتحدة من النفط الخام انخفض 2.62 مليون برميل يوميا.

بكين تطالب شركات الغاز بملء المستودعات قبل فصل الشتاء

الاقتصادية

طالبت الإدارة الوطنية للطاقة الصينية أكبر شركات توريد الغاز الطبيعي المملوكة للدولة بملء مستودعات التخزين قبل ذروة الطلب على الوقود للتدفئة في فصل الشتاء، وهو ما يؤكد التهديدات الناجمة عن التوترات الجيوسياسية بالنسبة إلى أمن إمدادات الطاقة في الصين.

وقالت الإدارة «إن الطلب الصيني على الغاز الطبيعي يتزايد، وفي حين أن السوق المحلية تشهد بشكل عام توازنا بين العرض والطلب، فإن على الشركات الكبرى بذل كل جهد ممكن لضمان استمرار خدمات التدفئة للمنازل في فصل الشتاء والتغلب على أي تعقيدات في الإمدادات الدولية للغاز».

وأشارت وكالة «بلومبيرج» للأنباء إلى ارتفاع سعر العقود الفورية للغاز الطبيعي المسال في آسيا بنسبة 25 في المائة تقريبا منذ بدء القتال بين الفلسطينيين والإسرائيليين في قطاع غزة يوم 7 أكتوبر الحالي، ما زاد المخاوف بشأن أمن إمدادات الطاقة العالمية، في الوقت الذي تستعد فيه أوروبا لفصل شتاء ثان بدون إمدادات الغاز الطبيعي الروسي التي تصل عبر خطوط الأنابيب التي كانت في وقت من الأوقات تمثل الجزء الأكبر من إمدادات الغاز في القارة.

وبحسب الإدارة الوطنية للطاقة في الصين تم إبلاغ شركتي بترو تشاينا وسينوبك وكنووك إلى جانب شركة تشغيل شبكات أنابيب الغاز المملوكة للدولة بايب تشاينا بضرورة العمل على زيادة الإنتاج واستقرار الأسعار وملء المستودعات.

كما ستلتزم الشركات بضمان توريد الكميات المتعاقد عليها للمستخدمين الرئيسين والالتزام بأسعار السوق.

يأتي ذلك في حين خففت الحكومة الصينية القيود على تسعير ومبيعات الغاز حتى تعكس بدرجة أكبر التكلفة الحقيقية مع زيادة الطلب على الطاقة في أعقاب انتهاء جائحة فيروس كورونا المستجد ونمو النشاط الصناعي. وزاد استهلاك الغاز الطبيعي في الصين خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي بنسبة 7.4 في المائة سنويا، في حين زادت واردات الغاز الطبيعي المسال بنسبة 12 في المائة سنويا.

وأظهرت نتائج بيانات رسمية أصدرتها الهيئة الوطنية للطاقة، الإثنين الماضي، أن استهلاك الصين للكهرباء، وهو مقياس رئيس للنشاط الاقتصادي، استمر في نطاق التوسع المستقر في شهر سبتمبر المنصرم.

وأضافت البيانات الصادرة أن «استخدام الكهرباء ارتفع بنسبة 9.9 في المائة عن العام الماضي إلى 781.1 مليار كيلوواط ساعي الشهر الماضي».

كما ارتفع استهلاك الكهرباء من قبل الصناعات الأولية بنسبة 8.6 في المائة على أساس سنوي، بينما ارتفع استهلاكها في الصناعات الثانوية والثالثة بنسبتي 8.7 في المائة و16.9 في المائة على التوالي.

وقالت الهيئة «إن استهلاك الطاقة الكهربائية للمساكن زاد بنسبة 6.6 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 103.5 مليار كيلوواط ساعي في سبتمبر الماضي». وارتفع استهلاك الكهرباء في البلاد خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الجاري بنسبة 5.6 في المائة عن العام الماضي إلى 6.86 تريليون كيلوواط ساعي.

أسواق الغاز الأوروبية تتجنب مخاوف الإمدادات .. أستراليا تلغي إضرابا لعمال القطاع الاقتصادية

أوقفت النقابات العمالية إضرابا في منشآت الغاز الطبيعي المسال التابعة لشركة شيفرون في أستراليا، لتنهي بذلك نزاعا تسبب في اضطراب أسواق الوقود العالمية.

وأفاد بيان صادر عن أوفشور ألبانس التي تمثل نقابتين، بأن العاملين قبلوا تسوية مقترحة من شيفرون بشأن الأجور وظروف العمل، ولن تمضي قدما في إضراب كان مقررا اليوم، بحسب وكالة «بلومبيرج» للأنباء. وأدت المخاوف من احتمالية انخفاض صادرات الغاز من أكبر الموردين في العالم -وكذلك انقطاعات الكهرباء غير المرتبطة بذلك- إلى ارتفاع الأسعار في أوروبا وآسيا في الصيف.

وأعربت شيفرون عن ترحيبها بـ«موافقة أوفشور ألبانس على الشروط» في بيان. وتحل موافقة العمال على الشروط نزاعا أدى إلى إضرابات الشهر الماضي في منشأتي جورجون وويتستون التابعتين لشيفرون واللتين شكلتا 7 في المائة من إمدادات الغاز الطبيعي المسال العام الماضي. وفي سياق الشأن الأسترالي، أعلنت شركة التعدين الأسترالية العملاقة بي.إتش.بي تراجع إنتاجها من خام الحديد خلال الربع الأول من العام المالي الحالي 3 في المائة تقريبا إلى 63.24 مليون طن مقابل 65.07 مليون طن خلال الفترة نفسها من العام المالي الماضي. وبلغ إنتاج الشركة من خام حديد غرب أستراليا (دبليو.أيه.آي.أو) خلال الربع الأول 62 مليون طن مقابل 63.93 مليون طن خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

جاء تراجع الإنتاج بسبب الأنشطة المرتبطة ببرنامج تكنولوجيا السكك الحديدية، وهو برنامج مستمر لتحديث خطوط السكك الحديدية، التي تنقل الخام لموانئ التصدير، إلى جانب أعمال الصيانة في مركز بيلبارا.

أسعار النفط تقفز صوب 92 دولاراً.. مخاوف من اضطراب الإمدادات

عكاظ

ارتفعت أسعار النفط، أمس، مع تصاعد التوتر في الشرق الأوسط، بعد مقتل المئات في قصف مستشفى في غزة؛ ما أثار مخاوف بشأن حدوث اضطرابات في إمدادات النفط من المنطقة.

وزادت العقود الآجلة لخام برنت 1.66 دولار، بما يعادل 1.85% إلى 91.56 دولار للبرميل. كما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.84 دولار أو 2.12% إلى 88.50 دولار للبرميل.

وتلقت أسعار النفط دعماً، أيضاً، من انخفاض مخزونات الخام الأمريكية بنحو 4.4 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 13 أكتوبر الجاري؛ وفقاً لمصادر في السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأمريكي، أمس. وكان ذلك انخفاضاً حاداً مقارنة بتوقعات محللين بتراجعها 300 ألف برميل فقط. ومن المقرر صدور البيانات الرسمية في وقت لاحق.

وعلى جانب الطلب، أظهرت بيانات رسمية، أمس، أن الاقتصاد الصيني نما بشكل أسرع من المتوقع في الربع الثالث؛ ما يشير إلى أن التعافي أخيراً، قد يكون كافياً لبكين لتحقيق هدف النمو للعام بأكمله.

مصر تسرّع خطاها نحو تصنيع 100 ألف سيارة كهربائية

الشرق الأوسط

قال وزير التجارة والصناعة المصري، أحمد سمير: إن الحكومة تعمل بقوة على تعزيز التصنيع المحلي للسيارات الكهربائية من خلال خريطة طريق تنطوي على خفض رسوم الاستيراد على المركبات الكهربائية ومكوناتها، وتقديم خصومات وإعفاءات ضريبية للشركات التي تستثمر في مجال تصنيع السيارات الكهربائية، وتشجيع الشراكات مع الجامعات والمعاهد البحثية العاملة في مجال تكنولوجيا السيارات الكهربائية.

وأوضح سمير، في كلمة ألقاها نيابة عنه الوزير مفوض تجاري يحيى الواثق بالله، رئيس جهاز التمثيل التجاري، خلال دائرة مستديرة بعنوان «خارطة الطريق للإسراع في التحول للسيارات التي تعمل بالطاقة الجديدة في مصر»، أن «تنفيذ خريطة الطريق هذه، يمكن أن يؤدي إلى إنتاج 100 ألف سيارة كهربائية محلياً في مصر في السنوات المقبلة، وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي لصناعة السيارات والإسهام في الجهود المستمرة للتخفيف من تداعيات تغير المناخ».

تعاني سوق السيارات في مصر ركوداً شبه تام نتيجة قلة المعروض، مع توقف الصادرات بسبب شح الدولار؛ الأمر الذي رفع الأسعار لمستويات قياسية لسيارات الوقود الجديدة والمستعملة، فضلاً عن السيارات الكهربائية التي تعاني شحاً في محطات وأجهزة الشحن.

ونتيجة شح الدولار، سمحت الحكومة المصرية باستئناف برنامج استيراد السيارات للمغتربين في الخارج بشروط محددة؛ وهو ما قد ينعش سوق السيارات نوعياً، وسط آمال برفع القيود تماماً عن هذه المبادرة.

وبالنظر إلى تعارض أهداف هذه المبادرة مع سعي الحكومة لتعزيز التصنيع المحلي للسيارات، خاصة بعد اعتماد البرنامج الوطني لدعم صناعة السيارات في مصر، يتضح أن أولويات الحكومة في العمل على توفير موارد دولارية خلال الفترة الحالية، يستبق بنوداً أخرى؛ وهو ما يعطي استئناف مبادرة المصريين في الخارج زخماً لسوق السيارات.

وبينما تقف تحديات عدة أمام انتشار صناعة السيارات الكهربائية في مصر، وفق مسؤولين وخبراء تحدثوا في الجلسة، أهمها: حجم الاستثمارات، والبنية التحتية، ومحطات الشحن، وسبل توطين هذه الصناعة، استعرض خالد نوفل، مساعد أول وزير المالية للإصلاح الإداري والفني، المبادرات المختلفة التي تتبعها الحكومة لتحفيز الطلب على المركبات الصديقة للبيئة وإحلال القديمة منها بأخرى حديثة صديقة للبيئة ومصنعة محلياً من خلال عدد من الحوافز الممنوحة للمواطن.

وأضاف أن «وزارة المالية تعمل الآن على إشراك القطاع الخاص في بلورة حوافز إضافية لتسريع التحول نحو المركبات الكهربائية ذات العجلات الثنائية والثلاثية، لتحقيق خطوات إضافية على صعيد خفض الانبعاثات الكربونية المنبثقة عن قطاع النقل وطرح المركبات التي تعمل بالطاقة الجديدة في السوق المصرية».

وتم استعراض التجربتين الفرنسية والنرويجية لنشر عشرات الآلاف من الشواحن الكهربائية العامة في الشوارع المختلفة.

إلى ذلك، أشار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، حسام هيبة، إلى الأهمية التي توليها الحكومة لتطوير صناعة السيارات؛ لكونها ركيزة أساسية للاقتصاد، منوهاً بأن «الحكومة باتت تضع استثماراتها في المكان المناسب، وأن الاقتصاد لا يزال يتمتع بالقدرة على الصمود في مواجهة التحديات العالمية».

وأكد هيبة أن «برنامج دعم صناعة السيارات يركز بشكل خاص على تعميق التصنيع المحلي للسيارات الكهربائية بما في ذلك عن طريق خفض الحد الأدنى من متطلبات القيمة المضافة المحلية للحصول على حوافز البرنامج لدى تصنيع تلك المركبات إلى 30 في المائة مقارنة بـ45 في المائة للمركبات ذات محركات الاحتراق الداخلي»، مؤكداً أن تلك التسهيلات تهدف إلى تشجيع المستثمرين على دخول السوق المصرية والاستفادة من المزايا الجغرافية والضريبية والجمارك والعمالة الماهرة وغيرها من المزايا التي تقدمها البلاد.

من جانبه، قال محمد حنفي، المدير التنفيذي لشركة «لينكس بزنيس أدفايزورس» للاستشارات: «مصر في وضع جيد يؤهلها لأن تصبح مركزاً إقليمياً لصناعات وتصدير السيارات في ظل التحولات الأخيرة في السياسات الاقتصادية».

وأكد حنفي خلال الجلسة، أنه سيتم «وضع إطار تحرك لبلورة خريطة طريق تُقدّم للحكومة حول آلية الإسراع في التحول نحو السيارات التي تعمل بالطاقة الجديدة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص» في أقرب وقت.

النفط يقفز 3 % بعد زيارة بايدن لإسرائيل ودعوة إيرانية لمنع الخام عن تل أبيب

الشرق الأوسط

وسط تصاعد المخاوف من حدوث اضطرابات في الإمدادات، قفزت أسعار النفط بنحو 3 في المائة بعد زيادة حدة التوترات في الشرق الأوسط نتيجة زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن لإسرائيل، مما يعد رسالة دعم لاستمرار الحرب في قطاع غزة، فضلاً عن دعوة إيرانية بحظر توريد الخام لتل أبيب.

وبحلول الساعة 12:18 بتوقيت غرينتش، زادت العقود الآجلة لخام برنت 2.6 في المائة إلى 92.72 دولار للبرميل. كما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 2.8 في المائة، إلى 87.82 دولار للبرميل.

وأخذت الأسواق في الاعتبار المخاطر بعد مقتل نحو 500 فلسطيني في انفجار مستشفى بمدينة غزة الثلاثاء، تبادل المسؤولون الإسرائيليون والفلسطينيون اللوم فيه. ثم ألغى الأردن قمة كان من المقرر أن يستضيفها مع الرئيس الأميركي جو بايدن والرئيسين المصري عبد الفتاح السيسي والفلسطيني محمود عباس.

وقال فيفيك دار، المحلل في بنك الكومنولث الأسترالي في مذكرة للعملاء، وفق «رويترز»: «إن إلغاء القمة بين بايدن والقادة العرب يقلل من احتمالات التوصل إلى حل دبلوماسي للصراع بين حماس وإسرائيل».

ودعا وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان الأربعاء، بحسب بيان نشرته وزارة الخارجية الإيرانية، إلى أنه يتعين على أعضاء منظمة التعاون الإسلامي معاقبة إسرائيل وفرض حظر نفطي عليها، بالإضافة إلى طرد السفراء الإسرائيليين.
وينعقد اجتماع عاجل لمنظمة المؤتمر الإسلامي الأربعاء في مدينة جدة السعودية لبحث الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

غير أن مصدرين في «أوبك بلس»، قالا، وفق «رويترز»، إن المجموعة لا تعتزم عقد اجتماع استثنائي أو اتخاذ أي إجراء فوري بعد أن دعا وزير الخارجية الإيراني أعضاء منظمة التعاون الإسلامي لفرض حظر نفطي وعقوبات أخرى على إسرائيل.

وقال أحد المصدرين إن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ليست منظمة سياسية.

ألمانيا وبريطانيا تستبعدان عودة علاقات الطاقة مع روسيا مجدداً

اقتصاد الشرق

حتى لو أنهت روسيا حربها في أوكرانيا، وحدث تغيير للنظام في موسكو، لن تستعاد العلاقات التجارية بين أوروبا وأكبر مُورد طاقة سابقاً لها، بحسب مسؤولين، ألماني وبريطاني.

فيما قال ميغل برغر، سفير ألمانيا في المملكة المتحدة، في «منتدى استخبارات الطاقة» (Energy Intelligence Forum) المنعقد في لندن، اليوم الأربعاء: «هذه العلاقة انتهت»، أكد وزير أمن الطاقة والحياد المناخي البريطاني، غراهام ستيوارت: «لن تعود تلك العلاقة».

قلصت أوروبا اعتمادها على الطاقة الروسية منذ غزو أوكرانيا، وفرضت المنطقة حظراً على استيراد الفحم والنفط من جارتها الشرقية في العام الماضي، وانخفضت إمدادات الغاز الطبيعي أيضاً بشكل كبير، بعدما أوقفت روسيا خط أنابيب «نورد ستريم» في البداية، قبل تخريبه بتفجيرات وقعت تحت الماء.

في الفترة الحالية تسهم روسيا بأقل من 10% من إمدادات الطاقة في المنطقة، مقارنة بأكثر من الثلث قبل الحرب.

بالنسبة للمملكة المتحدة، فهذا ليس بتغيير كبير؛ إذ اعتادت روسيا تزويدها بـ4% فقط من الغاز، و9% من النفط في 2021، وفقاً لتقرير برلماني. أما ألمانيا، فقد مثلت أزمة كبيرة، إذ حرمت البلد من نصف إمدادات الغاز تقريباً.

زيادة مشتريات أوروبا من الغاز المسال الروسي

قال برغر: «الوضع في غاية الصعوبة. ستظل أسعار الغاز مرتفعة أعلى مما كانت عليه قبل الحرب ما يمثل ضغطاً مستمراً على ألمانيا وقطاعها الصناعي».

توقفت واردات الغاز المنقول عبر الأنابيب من روسيا تقريباً، لكن إمدادات الغاز الطبيعي المسال ارتفعت منذ الغزو، وكانت إسبانيا، وفرنسا، وبلجيكا، من الدول التي زادت مشتريات الوقود شديد البرودة من روسيا، فيما حظرته المملكة المتحدة، وتجنبته ألمانيا دون حظر رسمي.

ستتخلى دول أوروبا تدريجياً عن تلك الإمدادات أيضاً، فيما تواصل القارة جهودها الرامية إلى تنويع مصادر توريد الغاز، بحسب برغر.

يعد التسرب الذي حدث في الآونة الأخيرة بخط أنابيب للغاز في بحر البلطيق، والمشتبه في تخريبه، تذكيراً بالمخاطر التي تتهدد إمدادات الطاقة في أوروبا. وقال ستيوارت إن المملكة المتحدة تبقي تركيزها على تأمين والتعاون مع بقية أعضاء حلف شمال الأطلسي (ناتو) لحمايتها.

في ذكرى المقاطعة النفطية.. هذه أكاذيب أميركا بعد 50 عامًا من الحرب

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن المقاطعة النفطية في أعقاب حرب أكتوبر/تشرين الأول (1973) تعدّ المقاطعة الثالثة، وليست الأولى، كما يتصور بعضهم.

وأوضح الحجي، في حلقة جديدة من برنامج «أنسيات الطاقة»، قدّمها بمنصة «إكس» (تويتر سابقًا)، تحت عنوان «غزة وسلاح النفط والغاز في الذكرى الـ50 للمقاطعة النفطية في أكتوبر 1973»، أن المقاطعة الأولى كانت خلال العدوان الثلاثي على مصر عام (1956)، والثانية كانت خلال حرب (1967).

وعن تقييمه لهذه الخطوة، قال الحجي، إن المقاطعة النفطية الأولى والثانية والثالثة، فشلت في تحقيق أهدافها، لافتًا إلى أن يوم 17 أكتوبر/تشرين الأول هو ذكرى المقاطعة التي حدثت عام 1973، ولكن الذكرى الرسمية هي يوم 19، بعد موافقة المملكة العربية السعودية.

هل تحققت أهداف المقاطعة النفطية؟

يقول الدكتور أنس الحجي، إنه بعد مرور 50 عامًا على المقاطعة النفطية في عام 1973، يتوافر الآن كمّ هائل من المعلومات والبيانات، التي تتيح تقييم آثار هذه المقاطعة وفوائدها وعيوبها.

وأوضح ان هذه المعلومات والبيانات لم تكن تتوافر وقتئذ، ويصعب على الخبراء وقتها تخيّلها، إذ حدثت أشياء فيما بعد لا يمكن لأيّ خبير أن يتصور حدوثها، ومن ثم فإنه عند تقديم قراءة نقدية للمقاطعة النفطية، لا يعني هذا بالضرورة نقد تلك السياسات أو التقليل من أهمية تلك القرارات وقتها.

وأضاف الدكتور أنس الحجي: «تقديم قراءة نقدية يعني أن 50 عامًا كافية لتقييم آثار تلك القرارات واستخلاص الدروس والعبر منها، لذلك فإن هذا التقييم ناتج مما تعلّمناه في السنوات الماضية، وليس بناءً على المعلومات التي كانت متوافرة لدى القادة والخبراء في ذلك الوقت». وتابع: «قبل أن نستعرض موضوع المقاطعة النفطية، يجب استعراض الوضع في الولايات المتحدة قبلها، لا سيما أنه بسبب هذه الذكرى تتناول وسائل التواصل والإعلام معلومات خاطئة ومخيفة، وأحيانًا تدعو إلى الريبة، خاصة أن هناك مؤتمر في جامعة رايس معهد بيكر، وتناول الخبراء الحاضرون معلومات خاطئة مخيفة جدًا».

ولفت إلى أن هذه المعلومات تثير الشك بشأن وجود تكريس لمفاهيم معينة بشكل مقصود، ويبتلعها العرب، ويأخذها الطلاب والصحفيون، ويبثّونها كما هي، ضاربًا المثال ببعض المقالات العربية التي تحدثت في الذكرى الـ50 لـ«الصدمة النفطية»، على الرغم من أن المقاطعة أدت لارتفاع الأسعار 4 أضعاف، ومن ثم انتعشت دول الخليج.

وأردف: «قالوا لنا، إن المقاطعة النفطية أدت إلى ارتفاع أسعار النفط 4 أضعاف، وهذا الكلام غير صحيح على الإطلاق، فالإشكال اليوم أنه حتى في معهد بيكر، كرر الخبراء الكذبة نفسها، بينما أول أمر يجب أن يعرفه الناس أن أزمة الطاقة، وأقول أزمة الطاقة وليست أزمة نفطية، موجودة في أميركا منذ عام 1969».

أزمة الطاقة الأميركية قبل المقاطعة

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن أزمة الطاقة في أميركا تفاقمت بشكل كبير حتى عام 1972 و1973، وأغلب الصور التي بُثَّت عن طوابير البنزين في المحطات، سواء في الإعلام الأجنبي أو العربي ووسائل التواصل الاجتماعي، أغلبها يرجع إلى عام 1972، أي قبل المقاطعة النفطية بنحو عام وأكثر.

وأضاف: «أغلب هذه الصور من شهر يونيو/حزيران 1972، بينما المقاطعة النفطية بدأت في أكتوبر/تشرين الأول 1973، وما زالوا يتداولون هذه الصور بوصفها بسبب المقاطعة التي اتفق عليها العرب، وهذا الكلام غير صحيح، فهذه الصور لها أصل وتاريخ، وكله موجود وموثّق».

وأوضح أن المقاطعة جاءت في نهاية الأزمة، وأنهتها بعدها، ولكن كانت هناك أزمة صارخة أخرى، ومن أمثلة ذلك أن الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون كان قد ألقى خطابًا يوم 18 أبريل/نيسان 1973، أي قبل المقاطعة بنحو 6 أشهر، ومن بين ما قاله في خطابه، إن الطلب على الطاقة في أميركا زاد وأصبح أكثر من العرض، ومن ثم هناك احتمال حدوث قصور في الإمدادات وارتفاع الأسعار.

يقول الدكتور أنس الحجي: «الغريب في الأمر أن الرئيس الأميركي -حينها- تحدَّث عن عجز في الإمدادات لكل مصادر الطاقة، وليس النفط فقط، إذ كان هناك عجز في إمدادات الغاز، والدول العربية لا تصدّر الغاز إلى أميركا، كما أن أميركا شهدت عجزًا في البنزين، بينما الدول العربية لم تكن تملك حينها مصافي نفطية، ومن ثم لم تكن تصدّر البنزين إلى الولايات المتحدة، والأمر نفسه بالنسبة للكهرباء». وعن أدلة وجود أزمة الطاقة في أميركا قبل أكتوبر/تشرين الأول 1973، قال الحجي، إنه كان هناك إغلاق للمدارس لعدم توافر الوقود قبل المقاطعة النفطية بأشهر عديدة.

وكانت هناك دراسة مدعومة من الحكومة الأميركية، نُشرت في عام 1978، أي بعد سنوات من الأزمة، قالت، إن السبب الرئيس لأزمة الطاقة، قبل المقاطعة، كان الزيادة المفرطة في النمو الاقتصادي، وارتفاع مبيعات السيارات عامي 1971 و1972.

أكوا باور السعودية توقع 7 اتفاقيات مع الصين في الطاقة النظيفة وتحلية المياه

الطاقة

وقّعت شركة أكوا باور السعودية -أكبر شركة خاصة لتحلية المياه في العالم والرائدة في تحول الطاقة، وأول شركة تعمل في مجال الهيدروجين الأخضر- 7 مذكرات تفاهم واتفاقيات مع شركات صينية.

تركّزت مذكرات التفاهم التي وقّعتها الشركة السعودية على هامش مشاركتها في منتدى قمة «الحزام والطريق» الثالث للتعاون الدولي الذي يُعقد في العاصمة الصينية بكين، في المدة من 17 حتى 18 أكتوبر/تشرين الأول 2023، حول الطاقة النظيفة وتحلية المياه وكفاءة الطاقة.

وتؤكد الاتفاقيات التزام شركة أكوا باور بتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من شراكتها المستمرة مع المستثمرين والممولين والمقاولين والمورّدين الصينيين.

تفاصيل المذكرات

وُقِّعَت مذكرات التفاهم مع كل من «الشركة الحكومية لاستثمارات الطاقةState Power Investment Corporation»، إحدى أكبر شركات توليد الكهرباء المملوكة للحكومة الصينية، وبنك الصين، ومقرّه في بكين، و«مجموعة الصين للطاقة Power China Group» المتخصصة في مجال الهندسة، و«مجموعة إنرجي شاينا Energy China Group» المتخصصة في توفير حلول الطاقة والبنية التحتية، وشركة «جينكو سولار Jinko Solar»، الشركة العالمية الرائدة في مجال تصنيع الألواح الشمسية الكهروضوئية العالية الكفاءة.

ويصادف المنتدى الذكرى الـ10 لمبادرة الحزام والطريق الصينية التي أُطلِقَت في عام 2013، بهدف تطوير البنى التحتية للممرات الاقتصادية العالمية، وتعزيز التواصل والتجارة بين الدول المشاركة.

وتتمتع شركة أكوا باور السعودية بعلاقة طويلة الأمد مع الشركات الصينية، إذ يرتبط الطرفان بعلاقات تعاون وطيدة في مشروعات مهمة داخل السعودية، وفي العديد من الأسواق العالمية الأخرى.

وأسهم المموّلون الصينيون منذ تأسيس مكتب شركة أكوا باور في الصين عام 2009 بتعزيز محفظة مشروعات الشركة العالمية بمبلغ إجمالي قدره 10 مليارات دولار أميركي.

كما شارك مقاولو أعمال الهندسة والمشتريات والبناء والمورّدون والمموّلون الصينيون في 47 مشروعًا بارزًا، بعقود بلغت قيمتها أكثر من 30 مليار دولار، تغطي مشروعات الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، ومشروعات تحلية المياه، في أنحاء مختلفة حول العالم.

شراكة إستراتيجية

قال مؤسس ورئيس مجلس إدارة أكوا باور، محمد أبونيان، خلال كلمته في مؤتمر الرؤساء التنفيذيين لمنتدى الحزام والطريق: «ترتكز رحلة شركة أكوا باور مع الصين على قيم الصداقة والتعاون المشترك والثمر لسنواتٍ طويلة، وتشمل مناطق جغرافية مختلفة».

وأضاف: «على مرّ السنين، قمنا بتعزيز شراكاتٍ قوية مكّنتنا من قيادة مشروعات تحولية في مجالات الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، وتحلية المياه، مع شركاء صينيين أساسيين».

وأوضح أنه بالنظر إلى المستقبل، هناك إمكاناتٍ كبيرة لمواصلة التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق، بشكلٍ يتناغم مع أهداف رؤية السعودية 2030، قائلًا: «نحن ملتزمون برعاية هذه الشراكة الدائمة مع السوق الصيني، إدراكًا منّا بدوره الحيوي في قيادة المشهد العالمي لصناعة الطاقة النظيفة».

وتعدّ أكوا باور شركة رائدة في مجال تحوّل الطاقة، وأكبر شركة خاصة في مجال تحلية المياه في العالم، والأولى في مجال الهيدروجين الأخضر، وتضم محفظتها 75 محطة قيد التشغيل أو البناء أو في مراحل متقدّمة من التطوير، بقيمة استثمارية تبلغ 297.75 مليار ريال سعودي (79.4 مليار دولا)، وهي تنتج 50.1 غيغاواط من الكهرباء و7.6 مليون متر مكعب من المياه المحلاة يوميًا.

شكراً